



سجده
بیغرافی
۲۵
دینار عالی
۲۵
به کورنای کون
در پیش

في سنة الف وستمائة
عشر

1



تمت

دره



037



345	Eskik
	Yeni
	Amca
	Alif
	Alif
	Alif

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ابدع نظام الوجود واختار ما يات الاشياء بمقتضى
الوجود. اثناء بقدرته انواع جواهر العقلية وافاض برحمته محركات
الاجرام الفلكية. والصلوة على دنوات الانفس القدسية المبرورة
عن الكدورات الالهية خصوصاً على محمد صاحب الايات والمعجزات
وعلى اله الطيبين الطاهرين والبيئات **وبعد** ورغبته على مقدمة وثلاث
مقالات وخاتمة معتمداً على التوفيق. اما المقدمة فتعبرها بحثان
البحث الاول في ما يمين المنطق وبيان الحاجة اليه العلم اما تصور
فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل او تصور مع حكم وهو اسناد
الآخر ايجاباً او سلباً ويقال للبحر تصديق وليس الكل من كل من
برهانيا والا لما جرت لنا شئ ولا نظرياً والا لما ارادت كل بل البعض
من كل منهما برهاني والبعض نظري يحصل بالفكر وهو ترتيب امور
معلومة للتأدي الى مجهول وذلك الترتيب ليس بصواب
دائماً لما قضت بعض العقلاء بعضاً من مقتضى افكارهم بل الان
الواحد ما قضت نفسه في وقتان فمنست الحاجة الى قانون يبين
بمعرفه طرق الكتاب النظريات من الضرورات للاحاطة بجميع
والغالب من الفكر الواقع فيها وهو المنطق ورسومه بانه آلة تقاوم
تقصير اعانتها ذهن عن الخطا في الفكر وليس كلمة برهانيا والا
لاستغنى عن تعلمه ولا نظرياً والا لما ارادت كل بل البعض
برهاني وبعضه نظري يستفاد منه البحث الثاني في موضوع المنطق

لأولها

فلما كان باتفاق اهل العقل واللباف ذوي الفضل ان العلوم لا سيما البغنية اعلى المطالب و
وايها المناسبات وان صاحبها اشرف الاشخاص البشرية وثقة ارفع اتصالا بالفعول الملكية
ولما الاطلاع على دقتها والاصاطة بكنهها فاعلم لنا الا بالعلم الموسوم بالمنطق اذ به
يقف صاحبها من سقمها ونقصها من سقمها فاشارة الى في سعد بلطف احف وافنا زينا
شايده من بين كانه اختلف وقال الاضباب الداني والفاضي وافاض عناية بقية المجمع والفا
وهو المولى السيد صاحب المعظم العالم العادل الفاضل المفضل المنعم المحسن احسب
النسب ذوالمناسبات والمفاخر خمس الدولة والدين بهاء الاسلام والمسلمين ملك القدر
والافاضل قدوة الامثال والاله برقطب الاعلى فلك المعالي محمد بن المولى السيد اعظم ال
الصاحب اعظم دستور الافاق اصف الزمان ملك وزراء الشرف والقرب صاحب ديار
الممالك بهاء الدولة والدين علماء الاسلام والمسلمين قطب الملوك والسلاطين محمد ادم الله
ظلالها وضاعف جلالها الذي مع صدائه سنة فاز بالسادات الابدية والكروانات العربية
واضفى بالقضائل اجملته واحصائل اجمدة بنجر كتاب جامع لقواعده حا ولاصوله وضوابطه
فبادرت الى مقتضى شانه وشرعت ثبته وكتابه ملوفا ان لا اخل بشئ يعقده مع زيادات
شرفية وكنيت لطيفة من عندي غير تابع لاحد في اخلاص بل للحق الصريح الذي لا ياتيه الباطل في
X بين يديه ولا في ظلمه وكنهه باكرسال الشبهة في القواعد المنطقية ورسالة على فنده

موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما يدعى له اشارة او
لما يربو به او خبره فموضوع المنطق المعلومات التصورية والنقدية
لان المنطق يبحث عنها من حيث انها توصل الى تصور وتصدق ومن
حيث يتوقف عليها الموصل الى التصور وكونها كلية وجزئية وذاتية
وعرضية وجنس وفصل ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى
التصديق اما بتوقفها فربما تكونها قضية وعكس قضية وتقيض
قضية واما بتوقفها فربما تكونها موضوعات ومجولات وقد هربت
العادة بان تسمى الموصل الى التصور قولاً واحداً والموصل الى
التصديق حجة ويجب تقديم الاول على الثاني وضعاً لتقدم التصور
على التصديق طبعاً لان كل تصديق لابد فيه من تصور المحكوم عليه
ببراهنه او بامور صادقة عليه والمحكوم به كذلك ولحكم لا متناهي للحكم
من جهل احد هذه الامور **واما** المقالات فتتلات المقالة الاولى
في المفردات وفيها اربعة فصول الفصل الاول في الالفاظ دلالة
اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان
الناطق وتوسطه لما دخل فيه تضمن كدلالة على الحيوان وتوسطه
لما خرج عنه التزام كدلالة على قابل صنعة الكتبة وتوسطه في الالفاظ
الالتزامية كون الخارج بحالة يلزم من تصور المسمى تصور والآن
لا يمنع فramer من اللفظ ولا شرط فيها كونه بحالة يلزم من تحقق
المسمى في الخارج تحقيقه فيه كدلالة لفظ العي على البصر مع عدم
الملازمة بينهما في الخارج والمطابقة لا تستلزم التضمن كما في
البابطة واما استلزامها الالتزام فغير متعين لان وجود
لازم ونهني لكل ماهية يلزم من تصورها بصورة غير معلوم
وما قبل ان تصور كل ماهية تستلزم تصور انها ليست غيرها

منع ومن هذا يتبين عدم استلزام النفي الالتزام واما ما فليلاحظ
الامع المطابقة لاستحالة وجود التابع من حيث انه تابع بدون
المقبوع والتميز بالمطابقة ان قصد بجزء الدلالة على جزء معناه
فهو المركب كراي الحجارة والاف هو المفرد وهو ان لم يصلح لان تجربه
وصدق هو الاداة كقوله وان صلح كذلك فان دل بهيئة على زمان
معين من الارمنة الثلثة فهو الكلمة وان لم يدل فهو الاسم وجبته
اما ان يكون معناه واحدا او كثيرا فان كان الاول فان شخص
ذلك المعنى يسمى علما والافقوا طبيا ان استوت افراده الحقيقية
والخارجية فيه كالان والشمس ومثلكا ان كان حصوله
في البعض اولى واقدم من الاخر كالوجود بالنسبة الى الواجب
والممكن وان كان الثاني فان كان وضع تلك المعاني على السوية
فهو المشترك بالعين وان لم يكن كذلك بل وضع لاصحهما ثم نقل
الى الثاني وان ترك موضوع الاول يسمى لفظا متفولا متفلا
عرفيا ان كان النقل هو العرف العام كالتوبة وشرعا ان كان
هو الشرح كالصلوة والصوم واصطلاحيا ان كان هو المعروف
العرضي الى اصطلاحات النحاة والنظار وغيرهما وان لم تترك
موضوع الاول يسمى بالنسبة اليه حقيقية وبالنسبة الى المنقول اليه
حازا كالتسمية بالنسبة الى الحيوان المفترس والرجل الشجاع وكل
لفظ فهو بالنسبة الى لفظ آخر فهو مرادف له ان توافقا في المعنى
ومباين له ان اختلفا فيه واما المركب فهو اما تام وهو الذي
يصح السكوت عليه واما غير تام والنام ان احتمل الصديق والكذب
فهو الخبر والقضية وان لم يحتمل فان دل على طلب الفعل دلالة
اولية اي وضعية فهو مع الاستعلاء امر كقولنا اضرب

ومع الضموم سؤال ودعاء ومع التساوي التماس وان لم يدل له
التبني ويندرج فيه النقي والترجي والقسم والنداء واما غير التام
فهو ما تنفي كالحوان الناطق واما غير تنفي كالمركب
واداة او كلمة واداه **الفصل الثاني** في المعاني المفردة كل
مفهوم فهو حيزي حقيقي ان منع نفس تصور من وقوع الشركة
فيه وكل ان لم يمنع واللفظ الاله عليه ما يسمى جزئيا وكلها بالعرض
والكل ايا ان يكون تمام ما حقيقة ما تحته من الجزئيات او داخلا
فيها او خارجا عنها والاول هو النوع الحقيقي سواء كان متعده
الاشخاص وهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية
مع كالات ان او غير متعده والاشخاص وهو المقول في جواب
ما هو بحسب الخصوصية المحض كالشمس فهو اذ اكله مقول على واحد
او على كثير من متفقين بالخطا بقوله جواب ما هو وان كانت
الثاني فان كان تمام الجزء المشترك بينهما وبين نوع آخر فهو
المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحض وبسمي جنسا ورسومه
بانه كل مقول على كثير من مختلفين بالخطا بقوله جواب ما هو وهو
قرب ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشتركها فيه
هو الجواب عنها وعن كل ما يشتركها فيه كالحوان بالنسبة الى
الانسان وبعيد ان كان الجواب عنها وعن البعض الآخر ويكون
هناك جوابان ان كان بعيدا بمرتبته كالجسم النامي بالنسبة
الى الانسان وثلاثة اجوبة ان كان بعيدا بمرتبتي كالجسم
واربعة اجوبة ان كان بعيدا بثلاث مراتب وعلى هذه القياس
نفس وان لم يكن تمام الجزء المشترك بينهما وبين نوع آخر فلا بد
وان لا يكون مشتركا اصلا او بعضا من تمام المشترك مساويا له

زینب اجناس • حیوان • جسم نای • جسم مطلق • جوهر • جسمی

والا لكان مشتركاً بين الماهية وبين نوع آخر ولا يجوز ان يكون
تمام المشترك بالنسبة الى ذلك النوع لان المفرد خلافة بل بعضه
ولا يتسلسل بل ينتهي الى ما ياب فيه فيكون فصل جنس وكيف
كان يميز الماهية عن مشاركتها في جنس او وجود فكان فصلاً
ورسموه بانه كلي جعل على الشيء في جواب اي شيء هو وجوده فعلاً
هذا لو تركبت حقيقة من امرين متساويين او امور متساوية
كان كل منها فصلاً لهما لانه يميزها عن مشاركتها في الوجود و
الفصل المميز للنوع عن مشاركة في الجنس قريب ان يميزه عنه في جنس
قريب كالتأنيق للانسان وبعبارة ان يميزه عنه في جنس بعيد كالحمار
لان الانسان واما الثالث فان امتنع انفكاكه من معروضة
منه اللازم والآن هو العرض المفارق واللازم قد يكون لازماً
للوجود كالسواد للجسم وقد يكون لازماً للماهية وهو اما بين
وهو الذي يكون تصور مع تصور مثله ومثله كقياض جرم الزهر
باللزوم بينهما كالتقسام بين وبين الاربعة واما غير بين
وهو الذي ينفرد جرم الزهر باللزوم بينهما الى وسط كتشوي
الزوايا بالقياس للثلث وقد يقال البين على اللازم الذي
يلزم من تصور مثله ومثله تصور والاول اعم والعرض اما سريع
كحمة الخجل وصفة الوجع واما بطيء كالشيب والشباب وكل
واحد من اللازم والمفارق ان اخص بافراد حقيقة واحدة
فهو الخاصة كالضاحك والآن هو العرض العام كالماشي وتوسم
الخاصة بانها كلية مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط فولا
عرضاً والعرض العام بانه كلي مقول على افراد حقيقة واحدة
وغيرها فولا عرضاً فالكليات اذا اخصت بجنس وفصل واحدة

وعرض وعام **الفصل الثالث** في مباحث الكلي والجزئي وهي
خمس الاول الكلي قد يكون ممتنع الوجود في الخارج لان النفس
مفهوم اللفظ مشترك الباري عز اسمه وقد يكون ممكن الوجود
لكن لا يوجد كالحفريات كالاعتقاد وقد يكون الموجود منه واحداً
فقط مع امتناع غيره كالباري تعالى او مع امكانه كاشمس
وقد يكون الموجود منه كثيراً اما متناهياً كاللواكب السبعة
السيارة او غير متناه كالنفوس الناطقة الثاني اذا قلنا الحيوان
متكلاً بانه كلي فهناك امور ثلثة للحيوان من حيث هو وكونه
كلياً والمركب منهما والاول تسمى كلياً طبيعياً والثاني كلياً
منطقياً والثالث كلياً عقلياً والكلي الصبيح موجود في الخارج
انه جزء من هذه الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود
واما الكليات الاخران ففي وجودهما في الخارج خلاف والنظر
فيه خارج عن المنطق الثالث الكليات متساويان ان صدق
كل واحد منهما على كل ما صدق عليه الاخر كالانسان والناطق
وبينهما عموم مطلق ان صدق احدهما على ما صدق عليه الاخر
من غير عكس كالحيوان والانسان وبينهما عموم من وجه ان
صدق كل منهما على بعض ما صدق عليه الاخر فقط كالحيوان
والابيض ومتباينان ان لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق
عليه الاخر كالانسان والفرس ونقيض المتساويين متساويان
والا لصدق احدهما على ما كذب عليه الاخر فنصدق واحد المتساويين
على ما كذب عليه الاخر وهو محال ونقيض الاعم من شيء مطلقاً اخص
من نقيض الاخص مطلقاً لصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق
عليه نقيض الاعم من غير عكس اما الاول فلانه لو لا ذلك

لصدق عين الاخص على بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم وذلك مستلزم
 لصدق الاخص بدون الاعم وهو محال واما الثاني فلانه لو لا ذلك
 لصدق نقيض الاعم على ما يصدق عليه نقيض الاخص وذلك مستلزم
 لصدق الاخص على الاعم وهو محال والاعم من شئ من وجه ليس بين
 نقيضهما عموم اصلا لتحقيق مثل هذه التكاسم العموم بين عين الاعم
 مطلقا ونقيض الاخص مع التباين الكلي بين نقيض الاعم مطلقا
 وعين الاخص ونقيضا المتباينين متباينان تباينا جزئيا
 لانها ان لم يصدق معا كالا وجود والتلازم كان بينهما تباين
 كلي وان صدقا معا كاللذان والافترس كان بينهما تباين جزئي
 ضرورة صدق احد المتباينين مع نقيض الآخر فقط فالتباين الجزئي
 لازم جزوا الرابع الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المستعمل بالحقبة
 فكذا يقال على كل اخص تحت الاعم وبسبب الجزئي اضافي دون
 العكس اما الاول فلانه راجع كل شخص تحت ماهية المعرات عن
 المستحضات واما الثاني فلما هو كون الجزوي الاضافي كليا و
 امتناع كون الجزوي للشيء كذلك الجنس النوع كما يقال على ما
 ذكرناه ويقال له النوع الحقيقي فكذا يقال على كل ماهية يقال
 عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولنا اوليا وبسبب
 بنوع الاضافي ومراتبه اربع لانه اما اعم الانواع وهو النوع
 العالي كالجسم او اخصها وهو النوع الابل كالانسان وبسبب
 نوع الانواع او اعم من الابل او اخص من العالي وهو النوع
 المتوسط كالحوان والجسم النامي او مابين لكل وهو النوع المفرد
 كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له ومراتب الاجناس ايضا
 هذه الاربعة لكن العالي كالجوهر في مراتب الاجناس يسمى جنس

كل

الاجناس

الاجناس لا الابل كالحوان ومثال المتوسط فيها الجسم النامي
 والجسم ومثال المفرد كالعقل ان قلنا ان الجوهر ليس بجنس والنوع
 الاضافي موجود بدون الحقيقي كالانواع المتوسط والحقيقي موجود
 بدون الاضافي كالحقيقي البسيط فليس بينهما عموم وخصوص
 مطلق بل كل منهما اعم من الآخر من وجه لصدقهما على النوع السافل
 وجزء المقول في جواب ما هو ان كان مذكورا بالبطاقة يسمى
 واقعا في طريق ما هو كالحوان او الناطق بالنسبة الى الحوان
 الناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن الانسان وان كان
 مذكورا بالنقيض يسمى داخل في جواب ما هو كالجسم والنامي والجناس
 والمتحرك بالارادة الدال عليها الحوان بالنقيض والجنس العاطف
 جاز ان يكون له فصل بقومته لجواز تركب من امرين او امور متساوية
 ويجب ان يكون له فصل بقسمته والنوع الابل فل يجب ان يكون
 له فصل بقومته ويتبع ان يكون له فصل بقسمته والمتوسطات يجب
 ان يكون لها فصول بقومتها وفصول بقسمتها وكل فصل يقوم
 العالي فهو يقوم الابل من غير عكس كلي وكل فصل يقسم الابل
 فهو يقسم العالي من غير عكس كلي **الفصل الرابع** في التعريفات
 المعرف للشيء هو الذي يستلزم تصوره تصور الشيء او امتثاله
 عن كل ما عداه وهو لا يجوز ان يكون نفس الماهية لان المعروف
 معلوم قبل المعروف والشيء لا يعلم قبل نفسه ولا اعم لتصوره
 عن افادة التعريف ولا اخص لكونه اخصي فهو مساو لهما في العموم
 والخصوص ويسمى خدانا ما ان كان بالجنس والفصل القريبان
 وحدا ناقصا ان كان بالفصل القريب وصد او به بالجنس
 البعيد وسمانا ما ان كان بالجنس القريب والخاصة وصدها

او بها وبالجنس البعيد ويجب لاحراز عن تعريف الشيء بما يوسع
 في المعرفة وللهالة كتعريف المتحرك بما ليس بكن والنزوح بما
 ليس بفرود عن تعريف الشيء بما لا يعرف الا به سواء كان بمرتبة
 واحدة كما يقال الكيفية ما بها يقع المشابهة ثم يقال الاثنان
 زوج اول ثم يقال الزوج هو المنقسم بمتساويين ثم يقال المتساويان
 هما الشئان اللذان لا يفضل احدهما عن الآخر ثم يقال الشئان
 هما الاثنان ويجب ان يحترز عن استعمال الفاظ عربية وحشية
 غير ظاهرة الدلالة بالنسبة الى السائل لكونه مفقوتا للغرض
 المقالة الثانية في القضايا واحكامها وفيها مقدمة
 وثلاثة فصول اما المقدمة في تعريف القضية باقسامها الاولى
 القضية قول يقع ان يقال لتأبى ان صدق او كاذب وهي حتمية
 ان اختلف بغيرها الامر بين كقولنا زيد عالم فزيد ليس بعالم بشرط
 ان لم يتخلل والشرطية اما متصلة وهي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا
 صدقها على تقدير شي اخر كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان وليس
 ان كان هذا انسانا فهو مجاد واما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتساوي
 بين قضيتين في الصدق والكذب معا او في احدهما فقط او بنفيهما كقولنا
 اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا وليس اما ان يكون هذا الانسان
 حيوانا او اسود الفصل الاول في الحتمية وفيه اربعة
مباحث البحث الاول في اجزاها وافكارها الحتمية انما يتحقق باجزاء
 ثلثة يحكم عليه ويسمى موضوعا ومحكوم به ويسمى محمولا ونسبة
 بينها لهما يرتبط المحول بالموضوع واللفظ الدال عليها يسمى رابطته
 كقولنا زيد هو عالم ويسمى القضية في ثلثة وفيه حرف
 الرباط في بعض اللغات كشعور الهند بمعناها والقضية في ستمى

ثانية

ثنائية وهذه النسبة ان كانت نسبة بها يقع ان يقال ان الموضوع
 محمول بالقضية موجبة كقولنا الانسان حيوان وان كانت
 نسبة بها ان يقال ان الموضوع ليس محمول بالقضية سالبة
 كقولنا الانسان ليس بحر وموضوع الحتمية ان كان شخصا معيننا
 سميت شخصية وخصوصة وان كانا فان بين فيها كمية افرادها
 عليه الحكم وبتمى اللفظ الدال عليها سور اسميت خصوصة ومسورة
 وهي اربع لانه ان بين فيها ان الحكم على كل الافراد من الكلية وهي
 اما موجبة وسورها كل كقولنا كل نار حارة واما سالبة وسورها
 لا شيء ولا واحد كقولنا لا شيء ولا واحد من الناس مجاد وان بين فيها
 ان الحكم على بعض الافراد فهي الجزئية اما موجبة وسورها بعض وواحد
 كقولنا بعض حيوان انسان واما سالبة وسورها ليس كل وليس
 بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسان وان لم يبين
 فيها كمية الافراد فان لم يصلح لان يصدق كلمة وجزئية سميت القضية
 طبيعية كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع وان صلحت كذلك
 سميت مراهلة كقولنا الانسان في ضرر وليس الانسان في ضرر
 وهي في قوة الجزئية لانتمى صدق الانسان في ضرر صدق بعض الانسان
 في ضرر وبالعكس البحث الثاني في تحقيق المحسوسات
 الاربعة قولنا كل ز ب يستعمل تارة بحسب الحقيقة ومعناه ان
 كل ما لو وجد كان ز من الافراد فهو حيث اذا وجد كان ب اي
 ما هو ملزوم من ز فهو ملزوم ب وتارة بحسب الخارج ومعناه ان
 كل ز في الخارج والفرق بين الاعتبارين ظاهر فانه لو لم يوجد شيء
 من المبررات في الخارج يقع ان يقال كل موجد من شكل باعتبار الاول
 دون الثاني ولو لم يوجد شيء من الاشكال في الخارج الا موجد

ان يقال كل شكل مربع بالاعتبار الثاني دون الاول وعلى هذا فقس
المقصودات الباقية **البحث الثالث** في العود والتوصل
حرف السلب ان كان جزءا من الموضوع كقولنا اللامحى جاد او من المحمول
كقولنا الجاد لا عالم او منهما جميعا سميت القضية معدولة وله موجبة
كانت او سالبة وان لم يكن جزءا الشيء منها سميت محصلة ان كانت
موجبة وبسيطة ان كانت سالبة والاعتبار بايجاب القضية وسلبها
بالنسبة الثبوتية والسلبية لا بطرف القضية فان قولنا كل فليس
يحيى فهو لا عالم موجبة مع ان طرفيها عديان وقولنا لا شيء من المتحرك
سكنى سالبة مع ان طرفيها وجوديان والسالبة البسيطة اعم
من الموجبة المعدولة المحمول لصدق السلب عند عدم الموضوع دون
الاجاب فان الاجاب لا يصح الا على وجود تحقق كانه في ارجحية
الموضوع او مقدر كانه حقيقة الموضوع واما اذا كان الموضوع موجودا
فانما مثلا زمان والفرق بينهما في اللفظ اما في الثابتة فالقضية
موجبة ان قدمت الرابطة على حرف السلب وسالبة ان اخرت
عنها واما في الثنائية فبالنسبة او بالاصطلاح على تخفيض لفظا غير
ولا بالاجاب المعدول ولفظ ليس بالسلب البسيط او بالعكس
البحث الرابع في القضايا الموجهة لانه لنسبة المحولات الى
الموضوعات من كيفية اجابته كانت او سلبية كالضرورة والادوام
واللا ضرورة والادوام وتسمى تلك الكيفية مادة القضية واللفظ
الذي عليها يسمى جهة القضية والقضايا الموجهة التي جرت العادة
بالبحث عنها ثلث عشرة قضية منها بسيطة وهي التي حقيقتها
ومعناها تركبت من اجاب فقط او سلب ومنها مركبة وهي التي
حقيقتها معناها تركبت من اجاب وسلب والبسيطة ستة

الاول في الضرورية المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع
او سلبية عنه مادام ذات الموضوع موجودا كقولنا بالضرورة كل
انسان حيوان وبالضرورة لا شيء من الانسان يحكم الثانية الدائمة
المطلقة وهي القضية التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او
سلبية عنه مادام ذات الموضوع كقولنا دائما كل انسان حيوان
ودائما لا شيء من الانسان يحكم الثالثة المشروطة العامة وهي
القضية التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبية
عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل كائن متحرك
الاصابع مادام كائنا وبالضرورة لا شيء من الجانب ساكن الا اصابع
مادام كائن **الرابعة** العرفية العامة وهي القضية التي يحكم فيها
بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبية عنه بشرط وصف الموضوع
ومثالها ايجابا وسلبا ما مر الخامسة المطلقة العامة وهي
القضية التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبية عنه بالفعل
كقولنا بالاطلاق العالم كل انسان متنفس وبالاطلاق العام لا
شيء من الانسان يتنفس السادسة الممكنة العامة وهي القضية
التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف كقولنا
بالامكان العام كل نار حادة وبالامكان العام ولا شيء من الحار بارد
المركبات سبع الاول في الشروط الخاصة المشروطة والعامة
مع قيد اللادوام مجتبى الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا
بالضرورة كل كائن متحرك الا اصابع مادام كائنا لا دائما فركبها
من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت
سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الجانب ساكن الا اصابع
مادام كائنا لا دائما فركبها من سالبة مشروطة عامة وموجبة

مطلقة عامة الثاني العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد
 اللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة فتتركبها من موجبة
 عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة فمن سالبة
 عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة ومثالها ايجابا وسلبا ما مر الثالث
 الوجود مع اللازومية وهي المطلقة العامة مع قيد اللازومية
 بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك
 بالفعل لا بضرورة فتتركبها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة
 عامة وان كانت سالبة كقولنا لا شيء من الانسان ضاحك
 بالفعل لا بضرورة فتتركبها من موجبة سالبة مطلقة عامة
 وموجبة ممكنة عامة الرابع الوجود بتم اللادائمة وهي
 المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي سواء
 كانت موجبة او سالبة فتتركبها من مطلقين عامين احدهما
 موجبة والاخرى سالبة ومثالها ايجابا وسلبا ما مر الى مرتبة
 الوقفية وهي التي يحكم فيها بالضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه
 عنه في وقت معين من اوقات وجود الموضوع مقيد بالبلاد واما
 بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر
 منحسف وقت جلوله الارض بنية مطلقة عامة وان كانت
 سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من القمر منحسف وقت البروج
 لادائمة فتتركبها من سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة
 تامة السابعة المنتشرة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت
 المحمول للموضوع او سلبه عنه دون وقت غير معين من اوقات
 وجود الموضوع مقيد بالبلاد واما بحسب الذات وهي ان كانت
 موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لادائمة

في كبرى
 لا بد انما فتتركبها من موجبة وقتية مطلقة وسالبة محتملة

في كبرى

فتتركبها موجبة منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة
 كقولنا بالضرورة لا شيء من الانسان متنفس في وقت ما لادائمة
 فتتركبها من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة السابعة
 الممكنة في قصة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جاني
 الوجود والعدم جميعا سواء كانت موجبة كقولنا بالامكان
 الخيضي كل انسان كاتب او سالبة كقولنا بالامكان الخيضي لا شيء
 من الانسان كاتب فتتركبها من ممكنتين عامتين احدهما موجبة
 والاخرى سالبة والضابط ان اللادوام اشارة الى مطلقة
 عامة واللازومية اشارة الى ممكنة عامة نحو لقناني في الكيفية
 موافقتين في الكمية لطرفي القضية المفيدة بهما الفصل
 الثاني في اقسام الشرطية للجزء الاول منها يستعمل في الثاني
 تاليا اما المتصلة اما لزومية فهي التي صدق التام فيها على تقدير
 صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك كالعلية والمعلولية
 والتضاييف واما اتفاقيه وهي التي يكون ذلك فيها مجرد توافق
 الحرفين على الصدق كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناطق
 واما المنفصلة فاما حقيقة وهي التي يحكم فيها بالتنازع بين جزئيهما
 في الصدق والكذب معا كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا
 او فردا واما مانعة للصدق فهي التي يحكم فيها بالتنازع بين جزئيهما
 في الصدق فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء محررا او شحيحا واما
 مانعة للخطو وهي التي يحكم فيها بالتنازع بين جزئيهما في الكذب فقط
 كقولنا اما ان يكون زيد في البحر او لا يعرف وكل واحد من هذه الثلاثة
 اما عنادية وهي التي يكون التنازع فيها لذات الجزئين كما في
 الامثلة المذكورة واما اتفاقية وهي التي يكون التنازع فيها

يوجد الاتفاق كقولنا لا سود الا كالب اما ان يكون اسودا واما
 حقيقة او لا اسودا واما ما نفعه للجمع او اسودا الا كما ما نفعه
 للكل وسالبة كل واحد من هذه القضايا الثمانية هي التي ترفع
 ما حكم موجبها فالبية التزوم تسمى سالبة لزومية وسالبة
 العناد سالبة عنادية وسالبة الاتفاق سالبة اتفاقية و
 المتصلة الموجبة تصدق عن صادقين وعن كاذبين وعن مجهول
 الصديق والكذب وعن مقدم كاذب وتال صادق ويعكس
 دون عكس لا متناع استلزام الصادق الكاذب وتكذب
 عن جزئيين كاذبين وعن مقدم كاذب وتال صادق ويعكس
 وعن صادقين ان كانت لزومية واما ان كانت اتفاقية فتكونها
 عن صادقين وعن المتصلة الموجبة الحقيقة تصدق عن صادق
 وكاذب وتكذب عن صادقين وكاذبين والمانعة للجمع تصدق عن
 كاذبين وعن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين والمانعة
 للكل تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب وتكذب عن
 كاذبين واتالبة تصدق بما يكذب الموجبة ويكذب بما صدق
 وكلمة الشرطية ان يكون التي لازما او معاندا للمقدم في جميع
 الازمان وعلى جميع الاوضاع التي يمكن حصولها عليه وهي الاوضاع
 التي تحصل للمقدم بسبب اقترانه الامور التي يمكن اجتماعها
 معه والجزئية التي يكون كذلك على بعض هذه الاوضاع والخصوصية
 ان يكون كذلك على بعض وضع معين وسور الموجبة الكلية
 في المتصلة كلما ومنهما متى وفي المتصلة دائما وسور سالبة
 الجزئية الكلية فيهما ليس البتة والموجبة الجزئية قد يكون
 والسالبة الجزئية قد لا يكون وبما دخل حرف السلب على سور

الايضا

الايجاب الكلي المهملة باطلاق لفظة لو وان واذا في المتصلة واما
 في المتصلة والشرطية قد تتوكل عن حملتين ومتصلتين وعن منفصلتين
 وعن كلية ومتصلة وعن كلية منفصلة وعن متصلة ومنفصلة
 وكل واحدة من الثلاثة الاخيرة في المتصلة ينقسم الى قسمين
 لا متباين ومقدمها عن تاليلها بالطبع بخلاف المتصلة فان مقدمها
 انما يتميز عن تاليلها بالوضع فقط واقسام المتصلات ثلث و
 المتصلات ست واما الامثلة فعليك بالتميز اجها عن نفسك
 الفصل الثالث في احكام القضايا وفيه اربعة مباحث
 البحث الاول في التناقض وحدوده بانه اختلاف قضيتين بسبب
 والاياب بحسب نقض لانه ان يكون احدهما صادقا
 والاخرى كاذبة ولا يتحقق في الموضوعين الا عند اتحاد الموضوع
 ويندرج فيه وحدة الشرط والجزء والكل وعند اتحاد المحمول ويندرج
 فيه وحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل وفي
 الخصوصيات لا يدرج ذلك من الاختلاف بالكلية والجزئية لصدق
 الجزئيين وكذب الكلبيين في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم
 من المحمول ومن الاختلاف بالجزئية في الموضوعات لصدق الممكنين
 وكذب الضرورين في مادة الامكان فنقيض الضرورة المطلقة
 العامة لان السلب في كل اوقات ينافي فيها الايجاب في البعض
 وبالعكس ونقيض الشرطية العامة الجزئية الممكنة اعني التي
 حكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف كل من
 به ذات الجنب يمكن ان يشتغل في بعض اوقات كونه جنونا
 ونقيض العرفية العامة الجزئية المطلقة اعني التي حكم فيها
 بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في بعض احواله وصف

وانما في الجزئية الممكنة
 لانها يمكن من كونه
 في القضية
 السابقة

عن الجانب المخالف الموضوع ومثالها مائة اما المركبات
 فان كانت كلية فنقيضها احد نقيض جزئها وذلك حتى بعد الاحاطة
 بحقائق المركبات وتباين البسائط فانك اذا عرفت ان الوجودية
 اللاحقة تركيبها من مطلقين عامتين احدهما موجبة والاخرى
 سالبة وان نقيض المطلقة هو اللاحقة تحقق ان نقيضها
 اما اللاحقة المخالف او اللاحقة الموافقة وان كانت جزئية فلا يكفي
 في نقيضها ما ذكرناه لانه يكتف بعض الجسم حيوان لادائما مع كذب
 كل واحد من نقيض جزئية بل الحق في نقيضها ان تود بين نقيض
 كل واحد واحد واحد كل واحد واحد واحد عن نقيضها
 في كل جسم اما حيوان دائما او ليس بحيوان دائما واما
 الشرطية فنقيض الكلية منها الجزئية الموافقة في نفس المخالفة
 في الكيف وبالعكس تحت الشاغل في العكس المستوي
 وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والثاني اول
 مع الكيفية والصدق اما السواب فان كان كلمة فيج منها
 وهي الوقتين والوجودين والممكنات والمطلقة العامة
 لا ينعكس لامتناع العكس في اخضاها وهي الوقتية لصدق
 قولنا بالضرورة لاشي من الخمر منصف وقت التبريد لادائما
 وكذب بعض المنصف ليس بغير بالامكان العام الذي هو اعم
 للجهات لان كل منصف فهو بالضرورة واذ لم ينعكس الاضطر
 لم ينعكس الاعم اذ لو انعكس الاعم لانعكس الاضطر لان لازم
 الاعم لازم الاضطر ضرورة واما الضرورية واللاحقة المطلقتان
 تنعكسان دائما كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما
 لاشي من ب ف دائما لاشي من ب ج والا فبعض ب ج بالاطلاق

العام وهو مع الاصل ينتج بعض ب ليس بالضرورة بالضرورة
 فتعكسان عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما
 لاشي من ب ج مادام ج دائما لاشي من ب ج مادام ب
 والا فبعض ب ج حين هو ب وهو مع الاصل ينتج بعض ب
 ليس ب حين هو ب وهو محال واما الشرطية والعرفية
 الخاصتان فتعكسان عرفية عامة لادائما في البعض اما العرفية
 العامة فلكونها لازمة للعامة واما اللاحقة واما فلا لانه لو كذب
 لصدق لاشي من ب ج دائما فتعكس لاشي من ب ج دائما
 وقد كان كل ب ج بالفعل هذا خلف وان كانت جزئية فالمشروطية
 والعرفية الخاصتان يتعكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق
 بالضرورة او دائما بعض ب ليس ب مادام ب لادائما فنقض
 ذات الموضوع وهو ج دفعه بالفعل وب ايضا لادام سلب
 الباء عنه وليس ب مادام ب واللاحقة حين هو ب وب
 حين هو ج وقد كان ليس ب مادام ج هذا خلف واذا صدق
 الجسم والباء عليه وتنافيا فيه صدق بعض ب ليس ب مادام
 مادام ب لادائما وهو المطلوب واما البوابة فلا يتعكس
 لانه يصدق بالضرورة بعض الحيوان ليس بان وبالضرورة
 بعض القمر ليس بمنصف وقت التبريد لادائما مع كذب عكسها
 بالامكان العام الذي هو اعم للجهات لكن الضرورية اخض
 البسائط والوقتية اخض المركبات الباقية ومتى لم تنعكسا
 لم ينعكس شي منها لما عرفت ان انعكاس العام منلزم
 لانعكاس الخاص واما الموجبة وكلية كانت او جزئية
 فلا ينعكس كلية لاحتمال كون المحول اعم واما الجزئية فالضرورة

والدائمة والعامتان تنعكس حقيقة مطلقة لانه اذا صدق كل ب
 باحدى الجهات الاربع المذكورة فنقض ب ج حين يوجب والا
 فلا شيء من ب ج مادام ب وهو مع الاصل ينتج لاشي من ج ب
 دايما بالضرورة والدائمة مادام ب ج العامتان وهو حال
 واما الخاتمان فتعكسان حقيقة مطلقة مفيدة بالادوام واما
 الحقيقة المطلقة فلكونها لازمة لعمومها واما بقيد الادوام في الاصل
 الكلي فلا لانه لو كذب لصدق كل ب ج دايما ونصف الجزء الاول
 من القضية الاصلية وهو قولنا بالضرورة او دايما كل ب ج مادام
 ج ينتج كل ب ب دايما ونضم الجزء الثاني ايضا وهو قولنا لاشي
 من ب ج بالاطلاق العام ينتج لاشي من ب ج بالاطلاق العام
 فيلزم اجتماع النقيضين وهو حال واما في الجزء فنقض الموضوع
 وهو لا ج بانفعل والالكان ج دايما فب دايما لادوام الباء
 بروام لجم لكن اللازم باطل بقيد الاصل بالادوام واما الوقفتان
 والوجوديتان والمطلقة العامة تنعكس مطلقة عامة لانه اذا
 صدق كل ب ج باحدى الجهات الخمس المذكورة فنقض ب ج هـ
 بالاطلاق العام والا فلا شيء من ب ج دايما وهو مع الاصل ينتج
 لاشي من ج ب دايما وهو حال وان ثبتت عكست نقض العكس
 في الموجبات لصدق الاصل او الاخص منه اما الممكنات فخالها
 في الانعكاس وعدمه غير معلوم فتوقف البرهان المذكورة
 لانعكاس غيرها على انعكاس السالبة بالضرورة كنفسيها
 او على انتاج الصوري الممكنة مع الكبري الضرورية الشكل
 الاول للذين كل منهما غير محقق او لعدم الظرف بديل موجب
 انعكاس الكلية واما الشرطية المتصلة الموجبة الكلية

تنعكس

تنعكس موجبة جزئية جزئية والموجبة الجزئية موجبة جزئية
 والسالبة الكلية سالبة كلية اذ لو صدق نقض العكس لا انتظم
 مع الاصل قبا شامتا متجا لالحال واما السالبة الجزئية فلا تنعكس
 لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان لكن
 العكس واما المنفصلة فلا يتصور فيها العكس لعدم الامتياز
 بين جزئها بالطبع **الحث الثالث** في عكس النقيض
 وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية نقض الثاني والثالث
 عين الاول مع خالفه الاصل في الكيف وموافقته في الصدق
 واما الموجبات وان كانت كلية فبمع وهي التي لا تنعكس
 سواها بالعكس المستوي لا تنعكس لان الوقفة اخضا
 وهي لا تنعكس لانه يصدق بالضرورة كل من هو ليس بمخسف
 وقت التبريع لا دايما دون عكس ما عرفت واما الضرورية
 والدائمة فتعكسان دايمة كلية لانه اذا صدق او دايما كل ب ج
 فدايما لاشي مما ليس ب ج والا فنقض ما ليس ب ج بالافعل
 وهو مع الاصل ينتج بعض ما ليس ب ج بالضرورة والضرورية
 ودايما بالدائمة وهو حال والمشرطة والعرفية العامتان
 فتعكسان عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دايما
 كل ب ج مادام ج فدايما لاشي مما ليس ب ج مادام ليس ب
 والا فنقض ما ليس ب ج حين هو ليس ب ج وهو مع الاصل
 ينتج بعض ما ليس ب ج فهو ج حين هو ليس ب ج وهو حال
 واما الخاتمان فتعكسان عرفية عامة لادايمة من بعض اما الوقفة
 العامة فلا تستلزام العامتان اياها واما الادوام فلا يصدق
 بعض ما ليس ب ج بالاطلاق العام والاشي من ب ج

دائما تنعكس الاشياء من ج ليس ب دائما وقد كان لاشئ من ج ب
 بالفعل بحكم اللادوام ويلزمه كل ج فهو ليس ب بالفعل لوجود
 الموضوع هذا خلف وان كانت جزئية فالخاتمان تنعكسان عزيمة
 خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما بعض ج ب مادام ج لادائما
 يفرض الموضوع وهو ج قد ليس ب بالفعل اللادوام يتبوت
 الباء له وليس ج مادام ليس ب والا لكان ج حين هو ليس
 ب فليس ب حين هو ج وقد كان ب مادام ج هذا خلف
 ولا شك انه كان ج بالفعل فبعض ما ليس هو ج مادام ليس ب
 لادائما وهو المطلوب واما البواقي فلا تنعكس لصدق قولنا
 بعض كيو ان هو ليس ب ان بالضرورة المطلقة وبعض القم هو ليس
 بخفف بالضرورة الوقفية دون عكسها ومتى لم تنعكس لم تنعكس
 شئ منها لما عرفت في العكس المستوي واما السوالب كلية كانت
 او جزئية فلا تنعكس كلية لاحتمال كون الموضوع اخص من نقبض
 المحول وتنعكس الخاصان جنسية مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة
 او دائما لاشئ من ج ب مادام ج لا دائما نفرض الموضوع
 وهو ليس ب بالفعل ج في بعض اوقات ليس ب لانه
 ليس في جميع اوقات ج وبعض ما ليس فهو ج في بعض
 احيان ليس وهو المدعى واما الوقفان والوجوديان
 فتعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق لاشئ من ج ب حتى
 هذه الجهات نفرض الموضوع وهو ليس ب بالفعل فبعض
 ما ليس فهو ج بالفعل وهو المطلوب وقد كذا انما عكس
 جزئياتها واما البواقي من السوالب فلا تنعكس فان شرطية
 الموجبة كانت او سالبة فغير معلومة الانعكاس لعدم النظر

بالبرهان

بالبرهان البحث الرابع في لوازم الشرطيات اما المنفصلة
 الموجبة الكلية فيتلزم منفصلة مانعة للجمع من عاين المقدم و
 نقبض الثاني ومانعة الخلو من نقبض المقدم وعاين الثاني متعاكسين
 عليها ولا يبطل التزوم والاتصال والمنفصلة الحقيقية يتلزم
 اربع مقدمات مقدم اثنتان عاين احد الجزئيين وتالياها نقبض
 الآخر ومقدم الاخرين نقبض واحد الجزئيين وتالياها عاين الاخر
 وكل واحد من غير الحقيقة يتلزم للآخرى مركبة من مقتضى الجزئيين
 المفصلة الثالثة في القياس وفيها خمسة فصول الفصل
 الاول في تعريف القياس واقسامه القياس قول مؤلف من اقوال
 متى سلمت لزوم عنها لذاتها قول آخر وهو استثنائي ان كانت
 عاين النتيجة او نقبضها منه كود او نقبضها وهو بحقيقة فيه
 بالفعل لقولنا ان كان ههنا جسمًا فهو متخير لكنه جسم فهو متخير
 وهو بعينه مذكور فيه واقتضى ان لم يكن كذلك لقولنا كل جسم
 مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج كل جسم حادث وليس هو ولا
 نقبضه مذكور فيه وموضوع المطلوب قد سمي اصغر ومحول الكبر
 والنقضية التي جعلت جزئية قياس تسمى مقدمة والمقدمة التي
 فيها الاصغر الصغرى والتي فيها الاكبر الكبرى والمكورات بينهما
 حد اوسط واقتضى ان الصغرى والكبرى تسمى قرينة وضربا والاشية
 الحاصلة من كبقية وضع الحد الاوسط عند الحدين الاخرين تسمى
 شكلا وهو اربعة لان الاوسط ان كان محولا للصغرى موضوعا
 في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محولا فيها فهو الشكل
 الثاني وان كان موضوعا فيها فهو الشكل الثالث وان كان
 موضوعا عن الصغرى محولا في الكبرى فهو الشكل الرابع اما

الشكل الاول فشرط ايجاب الصغرى والالم يندرج الاصغرة الاوسط
 وكلية الكبرى والا احتمال ان يكون البعض المحكوم عليه بالكبرى غير البعض
 المحكوم به على الاصغر وضروب الناجمة اربعة الاول من موجبتين كليتين
 ينتج موجبة كلية كقولنا كل ب وكل ب او كل ب في المثالين من كليتين
 والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ب ولا شيء من ب
 افلا شيء من ب الثالث من موجبة والصغرى موجبة جزئية ينتج
 موجبة جزئية كقولنا بعض ب وكل ب افبعض ب الرابع من
 موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية كقولنا
 بعض ب ولا شيء من ب افبعض ب ليس او تناقض هذا الشكل
 بينه بذاتها واما الشكل الثاني فشرط اختلاف المقدمات بالكيف
 وكلية الكبرى والا حصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو
 صدق القياس مع ايجاب النتيجة نادرة ومع سلبها اخرى فلا ينتج
 الا سالبة وضروب الناجمة ايضا اربعة الاول من كليتين و
 الصغرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ب ولا شيء من ب
 اب فلا شيء من ب بالخلف وهو ضم النتيجة الى الكبرى لينتج نقض
 الصغرى وبالعكس الكبرى ليرتد الى الاول الثاني من كليتين
 والكبرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا لا شيء من ب وكل
 اب فلا شيء من ب بالخلف وبالعكس الصغرى وجعلها كبرى ينتج
 سالبة جزئية كقولنا ب ولا شيء من ب فليس بعض ب ا
 بالخلف وعكس الكبرى ليرجع الى الاول ويوضع موضع الجزئية
 فكل دب ولا شيء من ب اب فلا شيء من ب دائم نقول بعض ب د
 ولا شيء من ب افبعض ب ليس الرابع من سالبة جزئية صغرى
 وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ليس ب

وكل اب فبعض ب ليس بالخلف واما الشكل الثالث
 فشرط موجبة الصغرى والا حصل الاختلاف وكلية احدى مقدمتيه
 والا كان البعض المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالكبرى
 فلم يجب التعدي ولا ينتج الا الجزئية وضروب الناجمة ستة الاول
 من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب وكل ب ا
 فبعض ب بالخلف وهو ضم النتيجة الى الصغرى لينتج نقض الكبرى
 وبالرود الى الاول تعكس الصغرى الثاني من كليتين والكبرى
 سالبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ب ولا شيء من ب ا
 فبعض ب ليس بالخلف وبالعكس الصغرى الثالث من موجبتين
 والكبرى كلية ينتج موجبة كقولنا بعض ب وكل ب افبعض
 ب ليس بالخلف والافتراض ان كانت سالبة مركبتين
 واما الشكل الرابع فشرط محسب الكمية والكيفية ايجاب
 المقدمات مع كلية الصغرى واختلافهما بالكيف مع كلية احدى
 والا حصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وضروب الناجمة
 ثمانية الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كل ب ب
 وكل اب فبعض ب بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة الثاني من
 موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كل ب ب وبعض
 اب فبعض ب الامر الثالث من كليتين الصغرى سالبة ينتج
 سالبة كلية لا شيء من ب ب وكل اب فلا شيء من ب الامر الرابع
 من كليتين الصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ب
 ولا شيء من ب اب فبعض ب ليس بعكس المقدمات وفي احدى
 من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة
 جزئية كقولنا بعض ب ب ولا شيء من ب اب فبعض ب ليس

الحاشية اننا اسد من سالبية جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى
 ينتج سالبية جزئية كقولنا بعض ليس بـ وكل اب فبعض بـ
 ليس بعكس الصغرى ليرتد الى الثاني السابق من موجبة كلية
 صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبية جزئية كقولنا كل ب
 بـ وبعض ليس بـ فبعض بـ ليس بعكس الكبرى ليرتد
 الى الثالث الثامن من سالبية كلية صغرى وموجبة جزئية
 كبرى ينتج سالبية جزئية كقولنا لا شيء من بـ بـ وبعض ا ب
 فبعض بـ ليس بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة ويمكن
 بيان الحاشية الاول بالخلف وضم نقض النتيجة الى احدى المقدمات
 فينتج ما تنفكس الى نقض الاخرى واما الثاني والثالث بالافتراس
 ولبيان ذلك في الثاني نقاس عليه الخس ويمكن البعض الذي
 هو ا د فكل د او كل د ب فيقول كل ب بـ وكل د ب فبعض بـ د
 فنضمه الى المقدمه الاولى وهو نقض بـ د وكل د فبعض بـ د او
 المطلوب والمتقدمون ضروراً والضروب الناجمة من الحاشية الاول
 وذكر والعدم انتاج الثلاثة الاخيرة الاختلاف في نقاس
 من سبطان ونحن شرط كون اب سالبية فيها من احدى الخاصيتين
 فقط ما ذكرناه من الاختلاف **الفصل الثاني**
 في المختلطات بشرط حسب لجهة فعلية الصغرى والنتيجة فيه
 كالكبرى ان كانت غير المشروطتين والعرفيتين والافعال الصغرى
 والنتيجة فيه محذوفاتها قيد اللادوام واللاضرورة والضرورة
 المحذوفة بالصغرى ان كانت احدى الخاصيتين واما الشكل
 الثاني بشرط حسب لجهة امر ان اصدقا صدق الدوام على الصغرى
 او كون الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب والثاني ان

ان كانت الكبرى احدى العامين وضم
 اللادوام اليها

بالنتيجة

ان لا يستعمل الممكنة الامع الضرورية المطلقة او مع الكبرى المشروطتين
 والنتيجة دائمة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والافعال الصغرى
 محذوفاتها قيد اللادوام واللاضرورة والضرورة ان صدق هذه كانت
 في اما الشكل الثالث بشرط معلية الصغرى والنتيجة
 كالكبرى ان كانت غير الرابع والاكس الصغرى محذوفاتها
 اللادوام ان كانت الكبرى احدى العامين ومضموما اليه
 اللادوام ان كانت احدى الخاصيتين واما الشكل الرابع بشرط
 انتاجه حسب لجهة امور خمسة الاول كون النقاس فيه من العفليات
 الثاني انعكاس السالبة المستعملة فيه الثالث صدق الدوام
 على صغرى الضرب الثالث او العرض العام على كبراه الرابع كون
 الكبرى في السادس من المنعكسة السوالب التي ليس كون الصغرى
 في الثامن من احدى الخاصيتين والكبرى بما يصدق عليها العرض العام
 والنتيجة من الضربين الاوليين عكس الصغرى ان صدق الدوام
 عليها او انعكاس من الست المنعكسة السوالب والامطلة
 عامة من الضرب الثالث دائمة ان صدق الدوام على احدى
 مقدمتيه والافعال الصغرى محذوفاتها قيد اللادوام واما
 كما في الثاني بعد عكس الصغرى واما السابق كما في الثالث بعد
 عكس الكبرى واما الثامن كعكس النتيجة بعد عكس الترتيب
الفصل الثالث في الافتراضات الحاشية من الشرطيات
 وهي خمسة اقام القسم الاول ما يتوكل من المتصلات و
 المطبوع منه ما كانت الشرطية في جزء تام من المقدمات وبمقتضى
 الاشكال الاربعه فيه لانه ان كان تالياً للصغرى مقدم ما
 في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان تالياً فيها فهو الشكل

في الرابع من دالة ان صدق الدوام على الكبرى
 دس والا فكل على الصغرى محذوفاتها

طيات

الثاني وان كان مقدما فيها فهو الشكل الثالث وان كان مقدما
 في الصغرى تاليف الكبري فهو الشكل الثالث وان كان في
 الشكل الرابع وشرايط الانتاج وعدد الضروب والنتيجة
 في الكمية والكيفية في كل شكل كما في التحليلات من غير فرق مثال
 الضرب الاول من الشكل الاول كلما كان $أ ب ٢$ وكلما كان ٢
 دونه وكلما كان $أ ب$ من القسم الثاني ما يتركب من المنفصلات
 والمطبوع منه ما كانت الشراكة فيه تجزئ غير تام من المقدمتين
 نقولنا اما كل $أ ب$ او كل ٢ او كل ٢ او كل ٢ لا متناهي فلو الواقع عن
 مقدمتي التاليف وعن احدي الاخرين وينعقد هذه الاشكال
 الاربعه هو الشرايط المعبرة بين الحليتين معتبرة ههنا بين
 المتراكبتين القسم الثالث ما يتركب من الحليتين والمنفصلة والمطبوع
 ما كانت الحليتين كبري والشراكة مع تاليف المنفصلة ونتيجة منفصلة
 مقدما مقدم المنفصلة وتاليفها نتيجة التاليف بين الثاني والحليتين
 نقولنا كلما كان $أ ب$ فكل ٢ وكل ٢ ينتج كلما كان $أ ب$ وكل
 ٢ وينعقد فيه الاشكال الاربعه والشرايط المعبرة بين
 الحليتين معتبرة ههنا بين الثاني والحليتين القسم الرابع ما يتركب
 من الحليتين والمنفصلة وهو على قسمين الاول ان يكون التحليلات
 بعد اجزاء الانفصال بشارك كل واحد منهما واحد من اجزاء
 الانفصال اما مع اتحاد التاليفات في النتيجة نقولنا كل ٢ اما
 $ب$ واما $د$ واما $هـ$ وكل $ب ط$ وكل $د ط$ وكل $هـ ط$ ينتج كل ٢ ط لصدق
 احد الاجزاء الانفصال مع ما يشاركه من الحليتين واما مع الاختلاف
 التاليفات في النتيجة نقولنا كل ٢ اما $ب$ واما $د$ واما $هـ$ وكل
 $ب ط$ وكل $د ط$ وكل $هـ ط$ ينتج كل ٢ اما $ط$ واما $د$ واما $هـ$ الثاني

او كل ٢ واما ما كان $د$ او كل ٢ ينتج اما كل $أ ب$ او كل ٢ ٢

ان يكون

ان يكون التحليلات اقل من اجزاء الانفصال وليكن الحليتين واحدة
 والمنفصلة د ا ب جزئيا والمشاركة مع احدهما كقولنا
 اما كل $أ ط$ او كل $ب ط$ وتخلب وينتج اما كل $أ ط$ او كل $ب ط$
 لا متناهي فلو الواقع عن مقدمتي التاليف وعن الجزء العن
 المتراكبتين القسم الخامس ما يتركب من المنفصلة والمنفصلة
 والاشتراك اما ٢ جزء تام من المقدمتين او غير تام منهما
 وكيف كان فالمطبوع منه ما يكون المنفصلة صغرى والمنفصلة
 موجبة كبري مثال الاول نقولنا كلما كان $أ ب ٢$ ودائما
 اما ٢ داره زمانة يجمع ينتج دائما اما ان يكون $أ ب$ او ٢
 مانعة يجمع لا يستلزام امتناع الاجتماع مع التلازم دائما او
 في الحليتين امتناع مع التلازم دائما او في الحليتين مانعة لا يجمع
 قد يكون اذالم يكن $أ ب$ فدر استلزام نقض الاوسط
 للطرفين استلزاما طليا واستلزاما ذلك المطلوب من
 الثالث مثال الثاني كلما كان $أ ب$ وكل ٢ ودائما اما كل
 $د هـ$ او $د$ زمانة اخلو ينتج كلما كان $أ ب$ فاما كل ٢ او $د$
 والا استقصاء هذه الافاق الى المسائل التي علمناها
 في فن المنطق الفصل الرابع في القياس الاستثنائي
 وهو موكب من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع
 احد جزئها او رفعه ليؤمن وضع الاخر او رفعه وجب اجاب
 الشرطية ولزومية المنفصلة وكلينها او كلية الوضع او كرف
 ان لم يكن وقت الاتصال والانفصال هو بعينه وقت الوضع
 والوضع والشرطية الموضوعه فيه ان كانت متصلة كالشأن
 عين المقدم ينتج عين التالي واستثنائي نقض التالي نقض

نقيض المقدم والآبطل التزوم دون العكس في شيء منها الاحتمال كون
 الثاني اعم من المقدم وان كانت منفصلة فان كانت حقيقة فاستثناء
 عين اي جزء كان ينتج نقيض الآخر لاستحالة الجمع واستثناء نقيض اي جزء
 كان عين الاخر لاستحالة الخلو وان كانت مانعة للجمع ينتج القسم الاول فقط لا ينتج
 الثاني فقط لا ينتج الخلو دون الجمع **الفصل الخامس**
 في لواحق القياس وهي اربعة الاول القياس المركب وهو تركيب مقدمات
 ينتج بعضها يسمى بلزوم منها ومن مقدمة اخرى ينتج اخرى وهلم جرا
 الى ان تحصل المطلوب وهو اما موصول النتائج كقولنا كل ب د وكل
 ب د فكل د ج ثم كل ب د وكل د ا فكل ب ا وكل ا ه فكل ب ه واما مفصول
 النتائج كقولنا كل ب د وكل ب د فكل د ا وكل ا ه فكل ب ه الثاني
 قياس المؤلف الخلف وهو اثبات المطلوب بابطال نقيضه كقولنا
 لو كذب ليس كل ب لكان كل ب د وكل ب ا على انها مقدمة
 صادقة ينتج لو كذب ليس كل ب د لكان كل ب ا لكن ليس كل ب ا
 على انه امر محال ينتج ليس كل ب د وهو المطلوب الثالث الاستقراء
 وهو اثبات حكم الكل لوجوده في اكثر جزئياته كقولنا كل حيوان
 محرك فكله الا سفل عند المضغ لان الانسان والبهائم والاسباع
 كذلك وهو لا يقيد اليقين لاحتمال ان لا يكون الكل بهذه الحالة
 كالتمساح الرابع التمثيل وهو اثبات حكم في جزئي وجوده في آخر
 بمعنى مشكوك باله وادان وبالتقسيم غير المرد بان النفي والاثبات
 كقولهم علمه الخ واثباته التاليف وكذا او كذا او الاخير ان باطلان
 بالتخلف فتعين الاول وهو ضعيف اما الدوران فلان الجزء الاخير
 وسائر الشرايط مدارة انما ليست بعلة واما التقسيم فالخبر
 ممنوع لجواز العلية غير المذكور وبتقدير تسليم العلية المشتركة في

الاول فقط لا ينتج
 الجمع دون الخلو
 وان كانت مانعة
 الخلو ينتج الجمع
 ح

المقيس

المقيس عليه لا يلزم عليه في المقيس لجواز ان يكون خصوصية المقيس
 عليه شرطا للعلية او خصوصية المقيس مانعة للجمع منها واما
 التي تسمى فيها بحثان الاول في المواد الاقية وهي يقينات وغير
 يقينات اما اليقينات فستة اوليات وهي قضايا تصور طرفيها
 كما في لزوم بالنسبة بينهما كقولنا الكل اعظم من الجزء ومشاهدات
 وهي قضايا يحكم بها لقوى ظاهرة او باطنية كالحكم بان الشمس
 مضيئة وان لنا خفا وغضا وحرارة وحرارة وقضايا يحكم بها
 لمشاهدات متكررة مفيدة لليقين كالحكم بان شرب السموم
 موجب لاسهال وحديثات وهي قضايا يحكم بها بحس قوي من
 النفس مفيدة للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس والحس
 هو سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب والمتواترات وهي
 قضايا يحكم بها لكثرة الشهادات بعد العلم بعدم امتناعها والاثبات
 من التواطؤ عليها كالحكم بوجود مكة وبغداد ولا يخفى مبلغ الشهادة
 في عدد بل اليقين هو القاصي لكمال العدد والعلم الحاصل من التجربة
 والحس والتواتر ليس محجة على الغير وقضايا قياسا لها معها
 وهي التي يحكم بها بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور حدودها
 كالحكم بان الاربعية زوج لا تقاسمها بياض والقياس المؤلف
 من هذه الستة يسمى برهانا وهو اما لي وهو الذي له الاوسط
 فيه علة للنسبة في الذهن والعين كقولنا هذا متعفن الاطلا
 محوم فهذا محوم واما لي وهو الذي الاوسط فيه علة للنسبة في
 الذهن فقط كقولنا هذا محوم وكل محوم متعفن الاطلا فهذا
 متعفن الاطلا واما غير اليقينات فستة مشهورات
 وهي قضايا يحكم بها لاعتراف جميع الناس بها كالحكمة عامة اولاد

اوهية او انفعالات من عادات وشرايع واداب والفرق بينها
 وبين الاوليات ان الانسان لو خلى ونفسه مع قطع النظر عما وراء
 عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات كقولنا الظلم قبيح والعزل حسن
 وكشف العورة مذموم ومراعاة الضعفاء محمودة من هذه ما يكون
 صادقا وما يكون كاذبا ولكل قوم شهورات ولا اهل كل صناعة
 بحبرها ومسلات وهي قضايا بان لم من الحضم فبني عليها الكلام
 له فعه كتليم الفقهاء مسائل اصول الفقه والقياس المؤلف
 من هذين سمي جدلا والغرض اقناع القاصر عن درك البرهان
 والزام الحضم ومقبولات وهي قضايا تؤخذ من معتقده اما
 الامر سماوي او من زيد عقل ودين كالماخوذات من اهل العلم والزه
 ومنظومات وهي قضايا يحكم بها اتباعا للظن كقولك فلان يطوف
 بالليل فهو سارق والقياس المؤلف من هذين سمي خطابا
 والغرض منه ترغيب السامع فيما ينفعه من تهذيب الاخلاق
 او من الدين ومخيلات وهي قضايا اذا اوردت على النفس
 اثرت فيها تاثيرا عجيبا من قبض او بسط كقولهم لهم لم يبقوا
 سبالة والعسل مودة موهنة والقياس المؤلف منها سمي شعرا
 والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والتفخيم ووجه الوزن
 والصوت الطيب ووجهيات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم
 في امور غير محسوسة كقولنا كل موجود مائة رداء العالم
 فضاء لا يتناهي ولولا دفع العقل والشرايع لكانت من الاوليات
 وعرف كذب الوهم موافقة العقل في مقدمات القياس الناتجة لتبعض
 حكمه وانما نرفعه عند الوصول الى النتيجة والقياس المؤلف منها
 سمي سننم والغرض منه اتمام الحضم وتخليطه والمغالطة

فيلسوف

تبطل بفسد صورته بان لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط
 معتبر بحسب الكمية والكيفية او المهمة او مادته بان يكون المقدم
 والمطلوب شيئا واحدا يكون الالفاظ مترادفة كقولنا ناكل انان
 بشر وكل بشر ضحك فكل انان ضحك او كاذبة شبيهة له
 بالصادقة من جهة اللفظ كقولنا الصورة الفرس المنقوش على الخياط
 فرس وكل فرس صهرال ينتج ان تلك الصورة صهرال او من جهة
 المعنى لعدم مراعات وجود الموضوع في الصوري الموجهة كقولنا
 كل انان وقرس فهو انان وكل انان وقرس فهو قرس
 ينتج بعض الانان قرس ووضع الطبيعية مقام الكلية كقولنا
 الانان حيوان والحيوان جنس ينتج ان الانان جنس واحد
 الامور الذهنية مكان العينية وبالعكس فكل ذلك مراعات
 كل ذلك ليلا ينع في الغلط والمستعمل للمغالطة مسوفا في ان قابل
 بها الحكم ومن غبي ان قابل بها الجدلي البحث الثاني
 في اجزاء العلوم وهي موضوعات وقد عرضتها ومباودي وهي حدود
 الموضوعات واجزائها واعراضها الذاتية والمقدمات غير
 البينية ومن نفسها الماخوذة على سبيل الوضع كقولنا ان نصل
 بين كل نقطتين بخط مستقيم وان تعمل باقي بعد وعلى كل نقطة شيئا
 دائرية والمقدمات البينية بنفسها كقولنا المقادير المساوية لمقدار
 واحد متساوية ومسايل وهي القضايا التي يطلب نسبة محمولاتها
 الى موضوعاتها فان ذلك العلم وموضوعاتها قد يكون موضع العلم
 كقولنا كل مقدار شارك للاخر او مباين وقد يكون مع عرض
 ذاتي كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان
 وقد يكون نوعه كقولنا كل خط يمكن تنصيفه وقد يكون مع عرض

ذاتی گفتون کل خط قام علی خط فان زاوین حسیبه قائمتان او
 متساوینان لهما وقد یكون عرضا ذاتا له گفتون
 کل مثلث فان زواياہ مثلہ قائمتین اما
 مجموعا لہا خارجیہ عن موصو عاتہا لا متناہ
 ان یكون جزء الشیء مظلوم یا یثبوت
 لم یالیہا ان ولیکن هذا اخر
 الکلام فی هذه الرسالہ
 الحمد لله علی التمام
 وللمرسول افضل
 السلام
 ٢٥



Süleymanîye Kütüphanesi

Kış AMCA ZADE

Yeni HÜSEYİN PASI

Eski Kayıt No 345

